

رهانات تنمية المجتمع الحضري والمستحدث في الجزائر وتحدياتها

The stakes and challenges of developing urban and new society in Algeria

نورالدين حاروش*، جامعة الجزائر3، harrouche.nouredine@univ-alger3.dz

حروش رفيقة، جامعة الجزائر3، harrouche.rafika@univ-alger3.dz

تاريخ النشر 30 جوان 2024

تاريخ القبول: 2024/05/19

تاريخ الاستلام: 2024/02/06

ملخص:

لا شك أن نمط الحياة في المناطق الحضرية يختلف عنه في المناطق الريفية بناء على حاجيات الأفراد الأساسية وطبيعة العلاقات الاجتماعية وكذا نوعية الأنشطة الاقتصادية مما يفرض متطلبات تنموية مختلفة عن تلك المناطق غير الحضرية، لذا تهدف هذه الورقة البحثية لمعرفة التحضر بصفته حركة اجتماعية يتم من خلالها انتقال الأفراد من منطقة جغرافية معينة إلى منطقة جغرافية أخرى وغالبا ما يكون الانتقال من الريف نحو المدن، وهنا تبدأ حياة جديدة يتطلب الأمر التكيف معها، ويؤدي ذلك إلى تغير اجتماعي ثقافي، كما تهدف هذه الورقة كذلك لتوضيح وتقييم السياسات المنتهجة من طرف السلطات العمومية في الجزائر قصد تحقيق التنمية الحضرية والتمدن.

من النتائج المتوصل إليها نجد أن العديد من القطاعات داخل المدينة تساهم بشكل متكامل في التسيير الحضري قصد إيجاد الحلول العلمية والعملية لما يطرح من مشاكل حضرية وفق نظرة شاملة متكاملة ومندجة تتجاوز النظرة القطاعية البحثية، وهو ما حاولنا تقديمه كرهان تنموي حضري في الجزائر. **الكلمات المفتاحية:** التحضر، المجتمع الحضري والمستحدث، مداخل التحضر، البرامج التنموية، التنمية المحلية.

Abstract:

تصنيف JEL : R11, R12

There is no doubt that the lifestyle in urban areas differs from that in rural areas based on the basic needs of individuals, the nature of social relations, as well as the quality of economic activities, which imposes different development requirements from those in non-urban areas. Therefore, this research paper aims to identify urbanization as a social-geographic phenomenon represented by the movement Population from rural areas to urban areas gradually adapts to the ways of life and lifestyles found in cities, and this leads to social and cultural change. This paper also aims to clarify and evaluate the policies pursued by public authorities in Algeria in order to achieve urban development and urbanization. From the results obtained, we find that many sectors within the city contribute in an integrated manner to urban management in order to find scientific and practical solutions to the urban problems that arise according to a comprehensive, and integrated view that goes beyond the research sectoral view, which is what we tried to present as an urban development bet in Algeria. **Keywords:** urbanization, urban and modern society, approaches to urbanization, development programs, local development.

hospital and the patient

Jel Classification Codes: RI1 , R12.

* حاروش نورالدين

1- مقدمة:

تجتمع العديد من العوامل الجغرافية والديمقراطية والثقافية والاقتصادية التي تجعل الحياة في المناطق الحضرية والمستحدثة مختلفة عن المناطق الريفية بناءً على نمط الحياة والحاجيات الأساسية، فهل تكون متطلبات التنمية في المناطق الحضرية غير تلك المتطلبات في المناطق الأخرى؟

وإذا كان التحضر يعني حركة الأفراد وانتقالهم جغرافيا من مكان لآخر، أي من الريف إلى المدن لتبدأ حياة جديدة مغايرة اجتماعيا وثقافيا، فإن التنمية الحضرية هي تلك العملية التي يتم بموجبها تطوير المجتمعات الحضرية من خلال إنشاء مشاريع ومخططات بهدف اشتغال الأفراد في شتى القطاعات، وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات، قصد تلبية حاجيات ومتطلبات الحياة الحضرية التي تمتاز بالرفي والرفاهية مع المحافظة على هويتها وتاريخها لا سيما المجال الهندسي والمعماري والجمالي، ومن جهة أخرى يمكن أن تكون التنمية الحضرية أيضاً مشروعاً سياسياً يعكس نظرة المنتخبين والسياسيين المحليين وتصورهم لحاضر ومستقبل المدينة.

المدينة الحضرية هي التي تكون قادرة على استعادة دورها ومكانتها كمركز حيوي ومهيكل من خلال تأهيل وإعادة تهيئة بنائها سواء كانت داخلية أو خارجية، أي إعادة تأهيل للمجال الحضري للمدينة من خلال تفعيل مجموعة من البرامج المندمجة، ويشكل الرفع من مستوى الخدمات العمومية والتحكم في التعمير شرطين ضروريين لإعادة تأهيلها لكي ترقى إلى مستوى وظائفها كمدينة توفر عدد من الخيارات الأساسية للإنسان، في إطار بيئة مستدامة تضمن بقاء الموارد للأجيال القادمة، وذلك بالتعاون بين الجماعات المحلية والمواطنين والقطاع الخاص، إلى جانب منظمات المجتمع المدني.

التجمعات العمرانية الجديدة والتي تنشئ عادة لأغراض سياسية وبيئية هي ما يطلق عليها بالمدن الجديدة، وقد تأخذ هذه الأخيرة العديد من الأشكال، فمنها الدائرية أو على شكل نجمة، ويراعي في تخطيطها وإنجازها الأبعاد التكنولوجية والاستشرافية المستقبلية مما يسمح بتوجيه التنمية وفق الوظائف الاقتصادية والتوزيع السكاني...

أما في الجزائر فيعد تجمعا سكنيا حضريا إذا كان الحد الأدنى للسكان القاطنين في المركز الرئيسي خمسة آلاف نسمة، ويزيد عدد العمال في المجال غير الزراعي وفي مختلف الأنشطة عن ألف عامل، هذه المعايير شجعت التوسع الحضري، إضافة إلى ظروف أخرى اجتماعية وسياسية واقتصادية وحتى إدارية من خلال التقسيم الإداري للمدن، حيث نجد حاليا 58 ولاية بعد التقسيم الإداري الأخير، ويبلغ عدد البلديات 1541 بلدية منها الحضرية وشبه الحضرية والريفية ومنها كثيرة العدد السكاني والتي تدخل ضمن المدن حسب المعيار الديمغرافي...

لتوضيح وتقييم السياسات المنتهجة من طرف السلطات العمومية في الجزائر قصد تحقيق التنمية الحضرية والتمدن. فإن هذا التوجه وهذه الإرادة السياسية، لمسانها من الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية الجزائرية يوم السبت 26 جويلية 2008 أمام رؤساء المجالس الشعبية البلدية، حيث تناول معهم الجوانب الأساسية من حياة الجماعات المحلية وبوجه خاص إصلاح الجماعات الإقليمية وإشكالية اللامركزية وما يترتب عنها من فك للتمركز والتنمية المحلية وتسيير الجماعات المحلية والأهمية البالغة التي يكتسبها المورد البشري وقد تأكدت الأولوية الممنوحة للتنمية المحلية من خلال مختلف البرامج التنموية، منها برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي، والبرامج التنموية القطاعية والبرامج التنموية البلدية الخاصة ببرنامجي الجنوب والهضاب العليا، وإن تنمية كهذه لا تقوم إلا على النشاطات التي تخلق ثروات حقيقية ومعنى هذا أنه يجب علينا العمل قبل كل شيء على جعل الجزائر أكثر

استقطاباً للمستثمر المحلي وكذا للمستثمر الأجنبي، وهذه الاستثمارات تمر وجوباً عبر توفير محيط ملائم، ومستوى معيشي أفضل، وتسيير جيد للخدمات العمومية، وبذلك فالعمل من الآن فصاعداً يجب أن يكون ضمن شكل آخر من العلاقات بين المنتخبين وبين الإدارة، وبينهم وبين المواطنين، هؤلاء المواطنين الذين يتعين على المنتخبين إشراكهم في إعداد مخططات التنمية المحلية من خلال تحديد حاجياتهم وترتيبها على أن يتخلص المواطن من المواقف السلبية وألاً يكتفي بالمطالبة وكفى، بل على المواطن الانخراط في المسعى التشاركي قصد تطوير الديمقراطية المحلية الحقّة وتحقيق التنمية..

لذا فإن المجالس الشعبية البلدية والولائية اليوم مطالبة باتخاذ مبادرات أكثر والتحول إلى قوى اقترح لتصبح محركاً حقيقياً للتنمية المحلية. وكذا ممارسة المسؤولية العمومية في مجال المراقبة والضبط وتأطير فعال للأعمال التي يقوم بها الأعوان الاقتصاديون لفائدة المواطنين...

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في كون التحضر ظاهرة اجتماعية جغرافية ناتجة عن انتقال السكان من المناطق الريفية أو الجبلية أو النائية إلى المناطق الحضرية، يؤدي ذلك إلى تغيير اجتماعي وثقافي، يقابله سياسات وبرامج تنمية لتلبية الحاجيات الجديدة لهؤلاء السكان الجدد في نمط حياة جديدة مع ما تمثله العملية من جهد ومال ووقت وعراقل وغيرها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- ✓ معرفة ظاهرة التحضر والخصائص التي تميزها عن باقي الظواهر الاجتماعية الأخرى
- ✓ الوقوف عند أهم المداخل المعرفية والنظرية المفسرة لظاهرة التحضر
- ✓ شرح وتفسير أهم البرامج التنموية التي تعنى بتنمية المجتمع الحضري والمستحدث وإبراز العراقيل والمشكلات التي تواجه العملية
- ✓ تقييم البرامج التنموية التي باشرتها الجزائر على المستوى المحلي وتصور الحلول والبدائل لتجاوز العجز المسجل

تساؤلات الدراسة:

ما هي متطلبات تنمية المجتمع الحضري؟ وما هي السياسات والبرامج التي سطرها السلطات العمومية في الجزائر قصد تحقيق التنمية الحضرية؟ وما هي العراقيل التي واجهتها؟ وكيف يمكن تجاوزها؟

فرضيات الدراسة:

- ✓ تتطلب تنمية المجتمع الحضري إمكانيات وإجراءات كبيرة ليس بمقدور كل الدول مجاهاها
- ✓ عدم التحكم في عوامل الهجرة نحو المدن يصعب من عملية التنمية الحضرية
- ✓ تعاني الجزائر من ظاهرة التحضر غير المنظم وغير المدروس مما أثر سلباً على البرامج التنموية المسطرة والفشل في تحقيق الأهداف التنموية.

هندسة الدراسة:

نحاول الإجابة على التساؤلات المطروحة وإثبات أو نفي فرضيات الدراسة من خلال المحاور التالية:

1_ ماهية التحضر وخصائصه

2— المداخل النظرية والمعرفية لدراسة التحضر.

3— تنمية المناطق الحضرية ومشكلاتها

4— دور الجماعات المحلية في التنمية الحضرية في الجزائر وتحدياتها

5— رهانات تحقيق التنمية البشرية في المجال الحضري والمستحدث في الجزائر

2— المحور الأول: ماهية التحضر وخصائصه

لا يمكن معرفة الخصوصيات التنموية للمدينة أو المساحات الحضرية ما لم نتعرف على مفهوم التحضر وخصائص المناطق الحضرية، والتي تختلف بدون شك عن المناطق الريفية... فماذا نقصد بالتحضر أو ما هو مفهومه اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا؟

2 — 1— مفهوم التحضر: التحضر ليس ظاهرة اجتماعية وإنسانية مهمة أو مسار انتقالي فحسب، إنه يمثل واقعا يتعدى الحاضر إلى المستقبل، ويتراوح بين الفرد والمجتمع من جهة، وبين الدولة من جهة أخرى، فهو ظاهرة إنسانية اجتماعية جغرافية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، ويؤدي إلى تغيير اجتماعي وثقافي. " (بومخلوف، 2001، ص 23)

يعتبر متغير النشاط المحدد الرئيسي لحركة تنقل الأفراد من الريف إلى المدن، أو لنقل من ممارسة النشاط الزراعي إلى ممارسة نشاطات أخرى متنوعة كالخدمات والتجارة والصناعة ونحوها (الجهري، 2001، ص 323)

ثقافيا يمكن القول أن التحضر يتجلى في عملية تبدلية تحديثية وذلك عندما تتم استبدال الثقافة التقليدية القروية البدوية بالثقافة الحضرية التي لها خصوصيات ومميزات تفرد بها (قباري، 1998، ص 97)

ومن الناحية التقنية يفسر التحضر بذلك النمو السريع للتجمعات السكانية وتتركزها مع عملية تغيير في طبيعة النشاط ونمط الحياة التي تفرضها البيئة الجديدة العصرية.

من خلال هذه التعاريف يتضح أن مفهوم التحضر تصاحبه تحولات اجتماعية تفرضها طبيعة الحياة الجديدة لعل منها:

✓ حجم السكان في رقعة جغرافية معينة: وهو من المؤشرات الأكثر دلالة للتمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية، وهذه العملية نتاج عمليتين متلازميتين تشكلانها وهما: الحراك الجغرافي، أي تنقل السكان من الريف إلى المدن أو من المدن الصغيرة إلى الكبيرة والتمركز السكاني في المدن.

✓ التمييز بين طبيعة الحياة البسيطة والمعقدة: أي ضرورة التكيف التدريجي للسكان مع شروط ومتطلبات الحياة في المدينة.

✓ التغير في العلاقات الاجتماعية: والتي يغلب عليها طابع الفردانية والعلاقات الثانوية بعدما كانت أولية وحتى في تبني القيم، أي أن التحضر يطغى على الأنماط والروابط الاجتماعية فيغير من شكل التفاعلات الإنسانية فيما بينها، وفيما بينها وبين البيئة.

✓ تطور وتعقد الميول والمتطلبات: يقترن التحضر باختلاف الأذواق ما يساهم في رفع مستوى العلوم والفنون، ودرجة التقدم

التكنولوجي، عن طريق أشكال التصنيع والتوزيع السائدة. فما هي خصوصيات التحضر والمجتمع الحضري؟

2 — 2— خصوصيات التحضر والمجتمع الحضري: تبرز خصوصيات المجتمع الحضري في تلك التصرفات والسلوكيات والأنماط

المعيشية المميزة والمشاركة فيما بينهم، وبغض النظر عن بعض الاختلافات الثقافية والسوسيو—اقتصادية حتى داخل المجتمع الحضري الواحد، فإن هناك خصائص نمطية وفي الغالب يمكن اعتبارها فروقات بين مجتمع المدينة وبين مجتمع الريف، فبينما يسود التضامن

العضوي في المجتمع الحضري، والذي يكون أفراد مشدود كل منهم إلى الآخر عن طريق مصالحهم وفقط، وعلى العموم تتمثل أبرز خصائص المجتمع الحضري فيما يلي:

أ - خصائص التفاعل الاجتماعي: حيث يكون كبيراً ومعقداً في المدينة، فالعلاقات الاجتماعية ثانوية وغير شخصية مقارنة بالريف، كذلك وجود اختلافات في النزاعات السلوكية والعاطفية بين المجتمعين، بروز روح الفردية والانعزال والتركيز على الذات، والاعتماد على الأشخاص الآخرين لتوفير متطلبات الحياة في المدينة.

ب - خصائص نظام الأسرة: تتميز الحياة الأسرية في المدن باتساع ظاهرة الأسر النووية (الأب والأم والأولاد)، والتي تتلاءم مع متطلبات الحراك الاجتماعي، والذي هو من أهم خصائص البناءات الحضرية الصناعية (Bremond, p9)

ج - خصائص النشاط الاقتصادي: أعمال الصناعة والحرف والتجارة والإدارة هي ما تميز المجتمع الحضري وقد ترتب على ذلك انفصال جماعات المهنة عن الجماعات القرابية في مجال العمل، وظهور معايير وأبعاد جديدة لتحديد المكانة المهنية للفرد، ومقاييس مختلفة للنجاح المهني كالتحصيل الدراسي المتخصص والخبرة ومستويات الكفاءة.

د - خاصية اللاتجانس أو التباين الاجتماعي: تعد هذه الخاصية النتيجة الحتمية لظاهرة التحضر، كونها عملية تركز مجموعة كبيرة من السكان في منطقة صغيرة ومحددة، لهذا يصبح موطناً طبيعياً للتباين واللاتجانس تختلط فيها الأجناس والثقافات المتغيرة، لتسمح بل وتشجع على تأكيد الفروق الفردية باستمرار كأساس للنجاح، ويتحقق تكامل المجتمع من خلال ما يطرده هذا الاختلاف والتباين من تضامن وتعاون وتكامل بين الأفراد يقوم على أساس تبادل المنافع وليس على أساس التماثل أو التشابه (عبد العاطي، 1991، ص 231)

هـ - خاصية التسامح الاجتماعي: بالرغم من ارتفاع درجة اللاتجانس بين الأفراد وتنوع الثقافات الفردية وتعدد أنماط الشخصيات وتمايز مستويات السلوك في المجتمع الحضري، فهناك قدر كبير من التسامح واللامبالاة، وصار ذلك ضرورة لا غنى عنها في مجتمع يتطلب من أفراد أن يكونوا على وعي ودراية بالمعايير الثقافية المختلفة، وأن يتفاعلوا مع بعضهم البعض على هذا الأساس، هذا يعني أن المجتمع الحضري مجتمع مفتوح لا يتمسك بعادات صارمة وتقاليد جامدة أو عُرف حازم يورثها للأجيال المتعاقبة...

و - خصائص المظاهر الثقافية: تتنوع لدى المجتمع الحضري منابع الثقافة المحلية والعالمية واتصاله بها، وقد أدى هذا إلى تطورات كبيرة في المجتمعات الحضرية من حيث استخدام التكنولوجيا الحديثة، ووسائل الاتصال ويستخدمها بكثرة كشبكة الأنترنت والهواتف النقالة... الخ، مما يضاعف من عملية التفكك الثقافي للمجتمع، في حين تبرز قناعات مشتركة تتمثل في محاولة تحقيق الذات على طريقة الحياة الحضرية، من خلال التعليم وتوسيع دائرة المعارف والثقافة... فما هي المداخل النظرية والمعرفية لدراسة وتفسير ظاهرة التحضر؟

3 - المحور الثاني: المداخل النظرية والمعرفية لدراسة التحضر.

هناك العديد من المداخل المعرفية لدراسة التحضر، وذلك حسب الحقول العلمية التي تبحث في أسباب ظهور التحضر، ونتائج التحضر والمشكلات المصاحبة للتحضر وكيفية معالجتها، وتتضمن كل العلوم الاجتماعية تصوراً معيناً للحياة الحضرية ودراسة مظاهرها المختلفة.

3-1 — المدخل الاقتصادي: وهو من أهم المداخل لدراسة الظاهرة، حيث يرتبط هذا الاتجاه بالتنمية الاقتصادية، وهذا في إطار

تجربة الدول الرأسمالية، ويتمثل هذا المدخل في الانتقال من اقتصاد المعيشة إلى اقتصاد السوق (عبد المعطي، ص 105)، منذ القرن

الرابع عشر الميلادي، وقد أكد ابن خلدون على اختلاف المدن والمراكز الحضرية وفقا لنشاطها الاقتصادي، فهناك مدن تتخصص في التجارة والصناعة وأخرى لها أنماط التطور التي تمر بها المجتمعات البشرية، وقامت المدرسة الماركسية بترتيبها على النحو التالي:

✓ مدينة الرق (أي المدينة التي تعرف بنظام العبيد)؛

✓ مدينة ذات النظام الإقطاعي؛

✓ مدينة ذات النظام الرأسمالي؛

✓ وفي الأخير نجد مدينة النظام الاشتراكي.

ويمكن أن نضيف إليها اليوم المدينة العالمية ضمن مفهوم العولمة، ولو أن مصطلح المدينة العالمية ظهر عند رواد المدرسة الرواقية في القرن الثالث قبل الميلاد؟

ونظرا لكون النشاط الاقتصادي الأكثر أهمية والأكثر تشغيلا في المجتمع المعاصر هو النشاط الصناعي، فإن سياسات التحضر تعتمد أساسا على سياسة توجيه التوطين الصناعي، بهدف توجيه حركة السكان من أجل تعمير جهات معينة من الوطن وتخفيف الضغط العمراني على جهات أخرى.

3 - 2 المدخل السياسي والإداري: المدينة من منظور سياسي وإداري، هي مركزا للحكم، وبما أن المدينة عاصمة للدولة أو الإقليم أو المقاطعة، فإن الوظيفة السياسية فيها تشكل البعد الحيوي للمدينة العاصمة، فالبعد السياسي للمدينة يتحدد في ضوء وظيفتها الإدارية من ناحية، كما يتحدد في ضوء وظيفتها السياسية من ناحية ثانية، فتمركز الأجهزة الرسمية المختلفة للدولة فيها، ثم تبعا لذلك تتمركز مجمل النشاطات الأخرى، الصناعية والتجارية والخدماتية... وبالتالي فالتحضر يصبح تابع لجميع هذه العوامل، أي تابعا للوظيفة السياسية والإدارية بالأساس.

3 - 3 المدخل الديمغرافي: يركز هذا المدخل الذي طوره علماء الاجتماع بالاتجاه الديمغرافي أو السكاني، بحيث يفسر التحضر بناءً على التحولات السكانية سواء بسبب النمو الطبيعي أو بسبب حركة الهجرة التي تؤدي إلى تحول مناطق معينة من مجرد مستوطنات ريفية إلى تجمعات حضرية نتيجة لذلك.

ويدخل في ذلك اعتبارات عدة أهمها: حجم السكان وكثافتهم وتوزيع الجنسين والتركيب السلافي، وكذلك أنماط المواليد والوفيات، والهجرة التي تعد ذات أهمية كبرى في عملية التحضر أو التنمية الحضرية. (الحسيني، 1979، ص 143)

3 - 4 المدخل الاجتماعي-الثقافي: لا شك أن للمتغيرات الاجتماعية أهمية كبرى في نشأة الظاهرة الحضرية بشكل عام، وفي تكوين المراكز الحضرية ونموها بشكل خاص، فسيادة العلاقات غير الشخصية ودرجة اللاتجانس الثقافي بالمركز الحضري تؤثر على كيفية ممارسة الأفراد لأدوارهم وعلى نوعية العلاقات الاجتماعية السائدة بين ساكني الموقع الحضري والوافدين على المدينة.

3 - 5 المدخل الإيكولوجي - الجغرافي: تم تطوير هذا المدخل من طرف رواد مدرسة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية الذين يعتقدون أن معيار أو متغير حجم وكثافة السكان هو المحدد الرئيسي لدرجة التحضر، وبإيجاز شديد تقاس درجة التحضر وفقا لهذا التصور في ضوء وضوح سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية واستخدامها لرفاهيته (عبد العاطي، ص 291)، فكيف يمكن التعامل مع هذه المتغيرات ورسم سياسة أو إعداد خطة تنمية لهذه المناطق الحضرية؟

4- المحور الثالث: تنمية المناطق الحضرية ومشكلاتها.

المنطقة الحضرية هي البيئة التي تتوفر على مجموع العوامل والعناصر التي تنسج علاقات مترابطة فيما بينها وتوفر إطارا مناسباً يستوفي شروطاً تسمح بالعيش والحياة بالنسبة للإنسان، وينتج عن ذلك تركز عدد هائل من السكان في المدن والتجمعات السكانية الجماعية ذات الكثافة العالية في مجال محدود هو المدينة، إذن فالتنمية العمرانية للمناطق الحضرية لا يجب أن تتم بمعزل عن الضرورات البيئية الملحة، فماذا نقصد بالتنمية الحضرية وما هي أهم مشكلاتها؟

4-1 التنمية الحضرية: ارتبطت التنمية الحضرية بعملية التخطيط، فهي تضع وسائل وأهدافاً ترتبط بنمط استخدام الأرض يعرف بالتنمية الحضرية، وتطورت بفعل تطور المدن في حد ذاتها من خلال تزايد السكان وتزايد حاجياتهم ومطالبهم وتعقيد حياتهم، الشيء الذي كان يتطلب مدها بمزيد من المشروعات التكنولوجية والصناعية والسياحية والخدمات الاجتماعية بما يضمن إطار حياة أفضل، ويساهم في رفع المستوى الحضاري والثقافي والاقتصادي لهذه الحواضر.

فالتنمية الحضرية بهذا الشكل وضمن هذا الإطار، هي عملية تستهدف إنشاء المجتمعات الحضرية أو تطوير المجتمعات الريفية والقروية إلى مجتمعات حضرية، وهي عملية تغيير واعية وموجهة ومخططة تهدف إلى تحسين حالة المجتمع محل التنمية من خلال تطوير المدن عبر تزويدها بكل الخدمات المرفقية (النقل، الطرق، الماء الشروب، الإنارة والتطهير). (حاروش وآخرون، 2017)

كما أن التنمية الحضرية هي رؤية مستقبلية لما ستكون عليه المدينة، لذا يتطلب الأمر تطوير العمران وتطوير المواصلات ومواجهة التحديات الاقتصادية والسكانية والبيئية عبر إعداد وتنفيذ العديد من البرامج التنموية المتكاملة في إطار نظرة إستراتيجية شاملة بمساهمة الأفراد والحكومات، وبالاعتماد على الإمكانيات المتاحة، المادية والبشرية والنفسية الملائمة والتي تتماشى مع ظروف وطبيعة المجتمع التاريخي والثقافي وواقعه المعيش.

والتنمية الحضرية يمكن أن تكون أيضاً مشروعاً سياسياً يعكس نظرة المنتخبين والسياسيين المحليين وتصورهم لحاضر ومستقبل المدينة، كما يمكن أن تكون أداة تقنية تنخرط في إعدادها وبلورتها مختلف الفعاليات المهمة بالمدينة وتنمية المجال الحضري.

في هذا السياق، يضع المنتخبون تصوراً وإستراتيجية واضحة الأهداف تركز على التخطيط والتقييم والتتبع على أساس تصحيح واقع المدينة الحالي مع مراعاة مستقبل المدينة في إطار التنمية المحلية المستدامة لضمان إطار حياة أمثل وجيدة للسكان.

كما يمكن أن يساهم في تنمية المدينة المعماري والهندسي طبقاً لمواصفات معينة وبأنخراط ومشاركة كل الفاعلين في ميدان التهئية والتسيير المحلي (الجماعات المحلية ومكونات المجتمع المدني)

4-2 أهداف التنمية الحضرية: تعد من الأمور العامة للمخططين لتنمية المجتمعات الحضرية وبناء على ذلك يمكننا تحديد هذه الأهداف فيما يلي:

أ- أهداف الإنجاز: لا شك أن تنفيذ البرامج التنموية ينجر عنه تحقيق العديد من الأهداف المادية بالدرجة الأولى، تتمثل في إقامة منشآت أو توفير المرافق والخدمات، وهي العائد المادي للتنمية. والتي تنعكس إيجاباً بطبيعة الحال على مستوى المعيشة وكمحصلة نقول أن الإنسان أحدث بصورة واعية تغييراً في بيئته.

ب- الأهداف المعنوية: مقابل الأهداف المادية، هناك أهداف معنوية تحققها البرامج التنموية وهي حملة المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التي تطرأ على سكان المجتمع أثناء ممارستهم لعملية التنمية، وهذه الأهداف محسوبة مسبقاً ويخطط لإحداثها وهي بالتالي عملية تغيير في الإنسان نفسه. ويتم تحقيق الأهداف المعنوية فيما يلي:

➤ اكتساب أفراد المجتمع عامل المبادرة لحل المشكلات التي تعترضهم،

- ازدياد مقدرة المواطنين على تنظيم أنفسهم لمواجهة التحديات والمشاكل،
- قبول الأفراد واستعدادهم لتحمل المسؤولية الاجتماعية،
- إعداد وتكوين الأفراد للقيام بالأدوار والمهام القيادية
- انخراط المواطنين وتدريبهم للقيام بعملية التقويم الموضوعي من مواقع العمل الميداني

4-3 مقومات التنمية الحضرية ومواقفها

كون التنمية الحضرية عملية واعية يخطط لها على مستويات عدة، تسعى السلطات من وراءها تحقيق جملة من الأهداف المادية والمعنوية، ولما كان الأمر بهذه الصورة، تتطلب التنمية الحضرية لذلك مقومات مالية وبشرية وتنظيمية قصد تنفيذ وإنجاز المخططات والمشاريع التنموية ومنه تحقيق الأهداف المسطرة.

- أ- المقومات المالية: تتطلب التنمية موارد مالية كافية لتحقيق أهدافها وتوفير الخدمات للمواطنين،
- ب- المقومات البشرية: يعتبر العنصر البشري المفكر في كيفية استخدام الموارد المالية أفضل استخدام لإقامة المشاريع والذي يقوم بتنفيذها ومتابعتها، وحل المشاكل التي تقابله في ذلك، لذلك يجب تحفيز العنصر البشري؛
- ج - المقومات التنظيمية: هي النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الأطراف المختلفة التي يعهد إليها تحقيق التنمية، الإدارة المركزية واللامركزية... (حبال، 2018)

4-4 - المشكلات التنموية للمناطق الحضرية.

يمكن تصنيف أهم المشكلات التي تواجه المناطق الحضرية على النحو التالي:

أ- المشكلات الديمغرافية والاجتماعية: أدت الهجرة الريفية نحو المدن إلى التوسع العمراني غير المخطط، نتج عنه تخلف حضاري وخللاً في التماسك الاجتماعي وفوضى في التوزيع، وعجز في التكيف مع التغيرات المتلاحقة، ما يؤدي بدوره إلى نقص فرص العمل وانتشار البطالة بكافة أشكالها، وخاصة لدى حملة الشهادات العليا... تلك هي جملة المشكلات التي تعاني منها جل المدن في يومنا هذا.

ومن أهم العوائق الاجتماعية التي تعيق التنمية، النظم الاجتماعية السائدة، خاصة في الأحياء المهمشة والفقيرة، والتي عادة ما يتشكل بها نوع من التضامن أشبه بالتضامن داخل المجتمعات العائلية، وذلك بسبب ظروف معيشتهم التي تقتضي توفير أمنهم الخاص حتى ضد تدخل قوات الأمن العمومي، فهذه المناطق غالباً ما تكون مأوى للتجارة غير الشرعية أو الموازية وغيرها في قطاعات غير منظمة، ويعمل الناس فيها سواء كانت أنشطة إنتاجية أو خدماتية دون أن يخضعوا للضريبة أو إلى الحماية الاجتماعية، وهم مهددون بالملاحقة، وهو ما يقف في وجه التغيير الاجتماعي، ويعيق مشاريع التنمية، والتي بالأساس تكاد لا تلتفت إليها.

ب - المشكلات العمرانية: من الطبيعي أن تمثل ظاهرة الامتداد العمراني مشكلة حيوية ضمن مشكلات التحضر، كما يؤثر ذلك على طبقة المكان الحضري وخصائصه، فهو رغم حدوده النظرية والتي تسمى أحياء إدارية، إلا أن قابليته للتوسع والامتداد أو الضيق والانكماش ظاهرة قائمة وملموسة، تشهد بها كافة الخبرات الحضرية على مر التاريخ. كما يبرز أيضاً مشكل التلوث البصري الذي

يؤدي العين والقلب من خلال المناظر غير المرغوبة، كالأشكال المشوهة للبناءات المخالفة، أو العمران ذي الطابع المهين المستورد غير المتلائم مع الشروط المحلية وعادات السكان أو تراثهم (قانون 02/10، 2010)

ج - المشكلات البيئية-الإيكولوجية: تتمثل في نقص المياه والتلوث ونقص المساحات الخضراء، نقص الموارد الطبيعية في محيط المدينة أو تدهورها، الضوضاء، انتشار النفايات، وتراكم العمران المشوه لجمال المكان.

د - المشكلات الإدارية والسياسية: من أخطر المشكلات والعقبات التي يجب ذكرها أيضا هجرة العقول البشرية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، فإذا كان التحضر مرتبطا بالهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة من أجل تحقيق غايات وطموحات الإنسان في فضاء أوسع وأكثر إتاحة للفرص، فهذه الرغبة لدى سكان الحضر تكون أقوى، حيث يرغبون في تحقيق ذواتهم وإبراز قدراتهم، والمشاركة في صنع القرارات الخاصة بحياتهم حاضرا ومستقبلا خارج بلدانهم، وبدلا من أن تعود هذه العقول لتساهم في تنمية مجتمعاتها تفضل البقاء في الدول المتقدمة على العودة، وغالبا ما تكون الأسباب وراء قرار الهجرة هي التهميش والبيروقراطية، وما يخلقانه من انعدام للفرص وخنق للأمل خاصة لدى فئة الشباب، أضف إلى ذلك الفساد السياسي والأوضاع العامة للبلدان النامية التي لا تشجع ولا تخلق منفذا للأمل بالمستقبل.

أمام هذه المشكلات والعقبات التي تقف أمام التنمية الحضرية، تحاول الدول، سواء على المستوى المحلي اللامركزي أو على المستوى المركزي بتجاوزها من خلال تسخير كل الإمكانيات المالية والمادية والبشرية لتحقيق التنمية الحضرية والرفع من مستوى الحياة في المدن، فما هو الدور الذي لعبته الجماعات المحلية في الجزائر قصد تحقيق التنمية الحضرية؟

5- المحور الرابع: دور الجماعات المحلية في التنمية الحضرية في الجزائر وتحدياتها

قبل الحديث عن التنمية الحضرية في الجزائر من خلال قانون المدينة أو قانون الولاية وقانون البلدية، لإبراز دورهم في التنمية الحضرية، هناك المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يعد وثيقة مرجعية وتوجيهية لتهيئة الإقليم وآلية للتسيير المحلي والحضري.

5_1 - المخطط الوطني لتهيئة الإقليم: التنمية بصفتها ثمرة إنجاز تهدف إلى تحسين ظروف عيش السكان القاطنين في إقليم أو فضاء معين، وذلك بكيفية مستدامة على المستويات المؤسساتية أو الجغرافية أو الثقافية، ذلك ما أكدته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنه بادرت الدولة الجزائرية بإعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وبالتنمية المحلية باعتبارها ركنا أساسيا في التنمية الشاملة، وأداة مهمة لمواجهة مختلف التحديات المتزايدة لأفراد المجتمع، وتحقيق نوع من التوازن الجهوي بين الأقاليم، فوضعت برنامج عمل يهدف إلى دعم التنمية المحلية انطلاقا من جرد ما تتوفر عليه الجماعات المحلية من إمكانيات ومقدرات محلية، كثروات الأقاليم ومواردها الاقتصادية والاجتماعية، قصد تقوية قدرات التنمية المحلية. (بطاقة هوية البلدية ما لها من قدرات وخصوصيات)...

يعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وثيقة توجيهية للتخطيط الإقليمي، والأداة الأساسية والمرجعية لتهيئة الإقليم وآلية للتسيير المحلي والحضري، فالقانون رقم 02/10 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، (قانون 02/10، 2010) يترجم بالنسبة لكافة التراب الوطني، التوجهات والترتيبات الإستراتيجية الأساسية التي تعتمدها الدولة انتهاجها لتهيئة وتنمية مجموع الإقليم الوطني بصفة منسجمة، في إطار نظرة شمولية استشرافية طويلة المدى، كما يبين مساعي الدولة في إرساء التوازن بين الأقاليم، والمناطق المختلفة بالتوازي للعقلاني للفضاء الوطني، ويهدف أيضاً إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والفعالية الاقتصادية، مع إدماج البعد البيئي في مسار التنمية حفاظاً على حق الأجيال القادمة.

ونظرا لأهمية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وبمناسبة عرضه على البرلمان من أجل المصادقة عليه تم وضع مادة ثانوية في قانون المصادقة عليه تنص على ما يلي: "تلتزم كل القطاعات الوزارية وكذلك الجماعات الإقليمية، والمؤسسات الوطنية والمحلية، باحترام ضوابط وقواعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، والعمل بها في إعداد كل مشاريعها ومخططاتها." أما المادة الأولى فتتص: يصادق على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بهذا القانون لمدة 20 سنة. يخضع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى تقييم دوري وإلى تحيين كل 5 سنوات.

5 — 2 : قانون المدينة: من بين المبادئ العامة لسياسة المدينة وفق قانون المدينة 06 — 06، (قانون المدينة، 2006) نجد التنسيق والتشاور بين مختلف القطاعات والفاعلين، واللامركز حيث تسند المهام والصلاحيات القطاعية إلى ممثلي الدولة محليا، واللامركزية التي بموجبها تكتسب الجماعات الإقليمية سلطة وصلاحيات ومهام بحكم القانون، والتسيير الجوّاري الذي بموجبه يتم بحث ووضع الدعائم والمناهج الرامية إلى إشراك المواطن في تسيير البرامج والأنشطة التي تتعلق بمحيطه المعيشي وكذا تقدير الآثار المترتبة على ذلك وتقييمها، والتنمية البشرية التي بموجبها يعتبر الإنسان المصدر الأساسي للثروة والغاية من كل تنمية، والتنمية المستدامة التي بموجبها تساهم سياسة المدينة في التنمية التي تلي الحاجات الآنية دون رهن حاجات الأجيال القادمة، والحكم الراشد الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية، والإعلام الذي بموجبه يتمكن المواطنون من الحصول بصفة دائمة على معلومات حول وضعية مدينتهم وتطورها وآفاقها، والثقافة التي بموجبها تشكل المدينة فضاء للإبداع والتعبير الثقافي في إطار القيم الوطنية، والحفاظة التي بموجبها تتم صيانة الأملاك المادية والمعنوية للمدينة والحفاظة عليها وحمايتها وتأمينها، والإنصاف الاجتماعي الذي بموجبه يشكل الانسجام والتضامن والتماسك الاجتماعي العناصر الأساسية لسياسة المدينة... وبهذا نرى أن قانون المدينة يشمل كل العناصر التي تتصف بها أماكن التحضر والتي تمت الإشارة إليها في المحور الأول، كما أن القانون حدد لنا المدينة من الناحية الديمغرافية والوظيفية...

فالمدينة حسب القانون هي تلك التجمعات الحضرية التي تضم حجم سكاني معين يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية، إضافة إلى طبيعة النشاط الحضري الذي يشمل إنتاج السلع والخدمات المتواجدة في الوسط الحضري، وقد حدد القانون في المادة الرابعة منه، أنه زيادة على الحاضرة الكبرى والمساحة الحضرية والمدينة الكبيرة والمدينة الجديدة والمنطقة الحضرية الحساسة، نجد:

✓ المدينة المتوسطة: وهي تجمع حضري يشمل ما بين 50 و 100 ألف نسمة

✓ المدينة الصغيرة: وهي تجمع حضري ما بين 20 و 50 ألف

✓ التجمع الحضري: فضاء حضري يشمل على الأقل 5 آلاف نسمة

✓ الحي: هو جزء من كل، أي أنه مكون من مكونات المدينة جغرافيا وديمغرافيا يحدد على أساس تركيبة من المعطيات تتعلق

بحالة النسيج العمراني وبنيته وتشكيلته وعدد السكان، كما يمكن أن تصنف المدن حسب وظائفها ومستوى إشعاعها المحلي

والجهوي والوطني والدولي، وعلى وجه الخصوص تراثها التاريخي والثقافي والمعماري

لذا فالبلدية والولاية تعدان مناطق حضرية إذا توفرت فيهما العناصر الديمغرافية والوظيفية، وعلى هذا الأساس تصنف الجماعات المحلية في الجزائر (البلديات) إلى بلديات حضرية وأخرى شبه حضرية وأخرى ريفية، ومن الناحية الديمغرافية نجد البلديات الصغيرة والتي يقل عدد سكانها 10 آلاف نسمة، وبلديات متوسطة والتي يتراوح عدد سكانها ما بين 20 ألف و 50 ألف نسمة، وهناك البلديات الكبيرة والتي يزيد عدد سكانها عن 50 ألف نسمة، مع الإشارة إلى وجود بلديات يتعدى عدد سكانها 200 ألف نسمة.

5 — 3 : قانونا الجماعات المحلية (الولاية والبلدية): من جهة أخرى تساهم الولاية (قانون الولاية، 2012) إلى جانب الدولة في تنفيذ السياسات العمومية ضمن إطارها، وفي إدارة وهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون... أما البلدية (قانون البلدية، 2011) فهي بدورها تساهم إلى جانب الدولة في إدارة وهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه، وتشمل مدونة مشاريع المخطط البلدي للتنمية المجالات التالية:

✓ تزويد الساكنة بالمياه الصالحة للشرب و القيام بعملية التطهير

✓ إنجاز وصيانة الطرق والمسارات

✓ القيام بأعمال التهيئة الحضرية والبيئية ضمن إقليمها

✓ إنجاز مؤسسات التربية والتكوين والصحة القاعدية وحملات النظافة وجمع النفايات المنزلية ضمن إقليمها

✓ الاهتمام بالشباب من خلال انجاز الهياكل الرياضية والثقافة والترفيهية

✓ صيانة وجرّد المباني البلدية والملحقات التابعة لها

✓ إنجاز وصيانة هياكل البريد والمواصلات والأسواق الجوارية

من خلال التقييم الموضوعي لمختلف المهام والصلاحيات التي أسندت للجماعات المحلية يتبين لنا أنها تفوق قدراتها المادية والبشرية، الأمر الذي خلق لها عجزا وظيفيا مزمنًا، لذا فالأمر يتطلب تحديد الأولويات وإشراك فواعل أخرى غير تقليدية ومن خارج البلدية للقيام ببعض المهام. كما أن هذه المهام والصلاحيات تخص جميع البلديات وبدون استثناء، جغرافيا أو ديمغرافيا أو ماليا، أو حضريا وتقوم التنمية فيها على برامج نمطية ضمن المدونة سالفه الذكر، دون اخذ الخصوصيات المحلية وقدراتها ومقدارها وإمكاناتها المادية والبشرية بعين الاعتبار وهو ما انعكس سلبا على التنمية المحلية... وبالمقابل فهناك تحديات كثيرة تتعلق بالمناطق الحضرية والتي تعاني منها الجزائر على غرار دول العالم وهي الفقر الحضري والأحياء القصديرية والتدهور البيئي وظهور مناطق الظل كنتيجة لعدم جدوى البرامج التنموية التي انتهجتها الجزائر منذ ستينيات القرن الماضي والتي أفقدت مدنا عنصر التحضر؟

5 — 4_ التحديات المتعلقة بالمناطق الحضرية.

تعتبر المعوقات الثقافية والاجتماعية، وكذلك المستويات المادية للمواطنين، إحدى أهم التحديات التي تواجه القائمين على إدارة وتدبير الشأن العام المحلي في المناطق ذات الطابع الحضري، وخاصة على مستوى البلديات، وهذه المعوقات تعتبر حجر عثرة في مسار التنمية البشرية، وذلك من خلال التناقضات التي تؤثر على أنماط السلوك، ومستوى البنىات والهياكل وطبيعة الاحتياجات، وبالتالي مدى تقبل المواطنين ومختلف الشركاء للمشروعات ومدى مشاركتهم فيها.

ويمكن تلخيص أهم التحديات الثقافية والاجتماعية وتبعاتها الاقتصادية والبيئية المتعلقة بخصائص المناطق الحضرية أساسا من خلال ثلاث نقاط أساسية وهي:

أ — ظاهرة الفقر الحضري: إن الفقر ليس مجرد وضع مادي — فهو يقوم في جانب من جوانبه على قدرات وقيم — فتسهيل إمكانية وصول الفقراء إلى النظام التعليمي مثلا يمكن أن يساعد في الحد من فقرهم وافتقارهم إلى المساواة، كما أن الأمية في كثير من البلدان الأكثر فقرا تحول دون حصول الناس على الوظائف أو المشاركة في صنع القرار.

كما يرجع تحسن مؤشر التنمية البشرية إلى التقدمات المحرزة في المؤشرات المتعلقة بدعم تعليم النساء، وتقليص معدلات وفيات الأطفال وارتفاع توقعات الحياة عند الولادة، ما ساهم في رفع جودة حياة سكان معظم البلدان، إلا أن هذا التحسين لم يجر بصورة متكافئة، فما زالت تفاوتات مهمة قائمة بين فئات مختلفة وهي تفاوتات تبين الفجوة بين الأغنياء والفقراء (La banque mondiale, 2006)، والفقراء في المناطق الحضرية يعانون من محدودية فرص الحصول على الدخل وفرص العمل، وقصور ظروف العيش قلة توفر الأمن، مع ضعف البنية التحتية، كما أن سكان الأحياء الفقيرة هم عرضة لكل الأزمات والكوارث التي تعترض المدن كالفيضانات مثلاً.

ب — مناطق السكن الفوضوي في المجال الحضري: استخدمت العديد من المصطلحات لهذه المناطق منها، العشوائيات ومدن الصفيح والكرتون والمناطق المتخلفة والمهترئة والأحياء القصديرية أو المتدهورة عمرانياً.. إلخ، إلا أن المخططين أجمعوا على معنى واحد لها ألا وهو: "أنها تلك المناطق التي لم تمسها يد المخطط قط" (عباس، 2018، ص 28) أي أنها المناطق التي أقيمت بالجهود الذاتية من قبل ساكنيها سواء على أرضهم أو على أرض الدولة وبدون تراخيص رسمية، مفتقدة بذلك إلى أبسط الخدمات والمرافق الأساسية التي تمنحها الدولة، والتي تتمتع الجهات الرسمية عن توفيرها نظراً لعدم قانونية هذه الوحدات، ولا يشترط في هذه المناطق العشوائية أن تكون قديمة أو مهترئة، إذ من الممكن تواجدها في بيئات حضرية حديثة العمران إلا إنها سيئة التخطيط، ومن الأمثلة على ذلك:

مناطق الظل: يخطئ من يظن أن مناطق الظل تعني بالضرورة مناطق الريف والمناطق الجبلية والداخلية أو النائية في البلاد، فمناطق ظل فقيرة موجودة كذلك على هامش النسيج العمراني للمدن وضواحي الحواضر الكبرى، خصوصاً أن الفترة التي شهدت فيها الجزائر أزمة أمنية في تسعينيات القرن الماضي دفعت في اتجاه نزوح أعداد كبيرة من السكان إلى حواشي المدن طلباً للأمن والأمان. فقد أحصى الفريق المكلف بوضع خريطة لمناطق الظل مثلاً في ولاية الجزائر العاصمة 299 منطقة ظل موزعة عبر 34 بلدية بالجزائر العاصمة لاسيما منها شبه الحضرية (شبه ريفية)، تقع خارج النسيج العمراني الحضري، ويعيش سكانها في ظروف شبه ريفية تستدعي إعطاؤها الأولوية وتسوية المشاكل المستعجلة للتنمية على مستوى هذه المناطق. (WWW.APS.dz)

ج — التدهور البيئي والتفاوتات الصحية في المناطق الحضرية: أصبحت مسألة الصحة من الشواغل الأكثر أهمية في مجال التنمية في مختلف المجتمعات، سواء في تلك المتقدمة أو النامية، وذلك بوصفها من بين أهم العوامل التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وأحد مؤشراتنا على حد سواء، ففي حين تمثل الصحة قيمة في حد ذاتها، فإنها تعتبر كذلك مفتاحاً لزيادة الإنتاج ورفع الانتاجية، فالتنمية الصحية تمثل عنصراً هاماً في عملية التنمية البشرية، حيث من غير الممكن تحقيق تنمية حقيقية، دون تحسين وتطوير الأوضاع الصحية للإنسان الذي هو نواة التنمية وهدفها، ومن جانب آخر، إذا ما كان العامل المباشر والرئيسي في مجال الصحة هو التحكم في المرض والتطبيب لمعالجته فإن هناك العديد من العوامل الحاسمة والتي تقع خارج نطاق التحكم المباشر لقطاع الصحة، ويقترن ذلك بقطاعات المياه والصرف الصحي والتعليم والحياة الحضرية والإسكان والطاقة وخاصة البيئة. (بومعراف، 2010)

التحديات التي تواجه البلديات والمدن الحضرية في الجزائر تنقسم إلى قسمين، تحديات تتعلق بالجانب التسييري وأخرى تتعلق بالمتغيرات الحضرية، وعلى نفس هذا الأساس سنقوم بطرح أهم الاستراتيجيات والسياسات التي يمكن أن تقود إلى تحسين الأداء المحلي

في إدارة المناطق الحضرية، وبالتالي الوصول إلى المستويات المرجوة من التنمية البشرية في مختلف مؤشراتهما، ومنه تحقيق الرفاه الاجتماعي للمواطنين.

6- المحور الخامس: — رهانات تحقيق التنمية البشرية في المجال الحضري والمستحدث في الجزائر

مع التطور الحاصل في مجال الإدارة والحكم، فقد أصبحت المتغيرات الحضرية ذات أهمية بالغة في عملية رسم السياسات المحلية وتنفيذها في الجزائر، خاصة من طرف المدن الحضرية، إذ لا بدّ من أخذ هذه المتغيرات بعين الاعتبار من أجل الوصول إلى وضع الخطوات السليمة للعمليات الهادفة إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة والرشيدة للمناطق الحضرية، والتغلب على التحديات التي تفرضها هذه الأخيرة على مؤسسات الإدارة والتسيير المحلي، وفواعل المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وقبل ذلك كله على الإنسان/المواطن.

وتهتم دوائر عديدة في مجال التسيير الحضري بكثير من القطاعات داخل المدينة، وهي بهذا تحاول إيجاد الحلول العلمية والعملية لما يطرح من مشاكل حضرية وفق نظرة شاملة متكاملة، وتحرص على تسييرها من قبل هيئات مختصة بطريقة عقلانية وذكية تراعي الاقتصاد الحضري وخصوصية ومتطلبات الجمال في المدينة، فهو الوسيلة المثلى التي تتمكن المصالح التقنية من إدارة جميع العمليات والتدخلات على مستوى المدينة، إدارة محكمة تحقق متطلبات التسيير الحضري المستدام، وفي هذا الشأن تتمثل ميادين التدخل أساسا فيما يلي: (خلف الله، 2012، ص 6).

✓ النفايات الحضرية.

✓ المجال الحضري بتهيئته وإعادة تهيئته كلما اقتضت الحاجة.

✓ التراث المعماري والعمراني.

✓ البيئة بكل مكوناتها.

✓ العقار المبني وغير المبني.

✓ الشبكات بمختلف أنواعها

6-1- محاربة الفقر الحضري واستعادة المناطق العشوائية:

أ- محاربة الفقر الحضري كأساس لتحقيق التنمية: استئصال الفقر هو أحد أهداف استراتيجية التنمية، ويتمركز الحق في التنمية حول مفهوم المساواة والعدالة مع غالبية السكان الفقراء من أجل التمتع بمستويات معيشة مرتفعة والقدرة على تحسين أوضاعهم، كون التنمية حق إنساني غير قابل للتحويل.

ويبدو جلياً أنّ التنمية الاقتصادية كذلك إلى جانب التنمية الاجتماعية لها دور محوري في النجاح في تخفيض أعداد الفقراء، أخذين بعين الاعتبار أنّ الفقر لا ينتج عن العمليات الاقتصادية وحدها، فهو نتيجة لعمليات اقتصادية واجتماعية وسياسية تتفاعل فيما بينها، ويعزّز كلّ منها الآخر بطرق يمكن أن تفاقم أو تخفف من الحرمان الذي يواجه الفقراء كلّ يوم، لهذا يجب تنفيذ سياسات حكيمة تستهدف القضاء على الفقر وتحسين حال الفقراء، خاصة منهم فقراء المدن، في سياق النمو الحضري القابل للاستمرار. وذلك في مجالات الصحة والتعليم الأساسي وخدمات الأسرة والرعاية الاجتماعية، وكل هذه النواحي تتولاها الدولة،

ومن بين الخطوات العملية التي تساهم في القضاء أو التقليل من ظاهرة الفقر الحضري في الجزائر، سواء من طرف الجهات الرسمية أو غير الرسمية كقوى المجتمع المدني، خلق الفرص الحقيقية لمحاربة كل أشكال الفقر، وتنظيم عمليات التضامن في الوسط الحضري،

وذلك بالارتكاز على رؤية بعيدة المدى، تسعى لتحقيق نفس الأهداف على صعيد المدينة والسياسات العامة للدولة، من خلال محاربة أشكال المشاشة والإقصاء الاجتماعي في الوسط الحضري، على أن أساسيات محاربة الفقر يجب أن تكون مصممة على أساس آلية التعديل للفقراء أنفسهم،

ب — القضاء على الأحياء العشوائية واستعادة مجالاتها لصالح المدينة: بالرغم من الجهود التي قامت بها الجزائر فيما يخص القضاء على هذه الأحياء وإعادة الإسكان واسترجاع تلك العقارات لاستعمالها في بناء مرافق عامة، إلا أن هذا المشكل لا يزال في الكثير من البلديات الحضرية وعلى أطراف وحواشي المدن، والسبب هو العجز في تخصيص ورصد المبالغ المالية الكافية لدعم مشاريع تطوير المناطق العشوائية من جهة والقضاء عليها نهائيا، وعدم القدرة على التحكم في ملفات هذه الظاهرة التي هي في زيادة بالرغم من الآثار المترتبة عليها اجتماعيا واقتصاديا وخاصة بيئيا...

6 — 2 — الحفاظ على البيئة وربطها بالمعايير الاقتصادية: التنمية البشرية السليمة لا تتحقق إلا من خلال المجالات الثلاث، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولا شك أن هناك اتفاقا عاما على المستوى النظري وفي مختلف دول العالم حول الحاجة إلى ضرورة الربط بين النواحي الاقتصادية والبيئية في التنمية،

ويعتقد اليوم في الجزائر أنه من الضروري الأخذ بعين الاعتبار عمليات تحويل وتوجيه الاقتصاد المحلي إلى متطلبات الاقتصاد الجديد، وذلك من خلال اعتماد سياسة تشجيع القطاعات الاقتصادية القادرة على إفراز الثروات ومناصب الشغل المؤهل، وتشجيع الاستثمارات الخاصة، الوطنية والخارجية،

إن المدن الحضرية الجزائرية بإمكانها أن توفر لسكانها ظروفًا بيئية صحية وآمنة ومشجعة دون أن يفرض ذلك إلى متطلبات غير مستدامة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية، والمدينة الناجحة والذكية، بهذا المفهوم، هي المدينة التي تلي أهدافا متعددة، بما في ذلك توفير بيئات معيشية ومهنية صحية لسكانها، وتوفير الإمداد بالمياه وخدمات التنظيف وجمع النفايات الصلبة؛ توفير الصرف الصحي والطرق المعبدة وممرات المشاة والأشكال الأخرى من الهياكل الأساسية الضرورية للصحة؛ وتكفل وجود علاقة مستدامة من الناحية الإيكولوجية بين متطلبات المستهلكين والأعمال التجارية والموارد ووحدات التخلص من النفايات والنظم الإيكولوجية التي تعتمد عليها،

6 — 3 — تكييف المدينة لإعادة دورها الاجتماعي والجمالي: فقدت العديد من المدن الحضرية الجزائرية دورها الاجتماعي والجمالي، وحتى تسترجع دورها ومكانتها كمركز حيوي ومهيكل عليها أن تعيد تأهيل نفسها وأن تنطلق في إنجاز عمليات تهيئة بنياتها سواء كانت داخلية أو خارجية، وهذه العمليات تتطلب إعادة تأهيل للمجال الحضري للمدينة من خلال تفعيل مجموعة من البرامج المندمجة، وخلق بيئة اجتماعية يتفاعل بها السكان مع بعضهم البعض ومع المحيط الحضري، وتشكل الهوية طابعا متميزا للمدينة ومرافقها من مساكن وأسواق ودور للعبادة ومرافق عامة، أي تمنحها هوية ذات أبعاد نفسية، وذات أثر في تنمية الترابط الإنساني والاجتماعي والاقتصادي والسياسي بين المدينة وسكانها، وتستند فكرة الهوية على فكرة التعبير المعماري والذي يدخل في تكوينه عدد من المظاهر البصرية والعناصر التي تدخل في تكوين العمل المعماري مثل الشكل والمواد وتقنية البناء المستخدمة والعناصر الزخرفية والفراغات الداخلية وخصائص المكان.

6 — 4 — المدينة الذكية: من خلال مزايا تكنولوجيا الإعلام والاتصال والإدارة والأساليب الإلكترونية يمكن للمدن الحضرية الجزائرية أن تستفيد بدورها من هذه المزايا وذلك باستخدام مختلف الأساليب الإلكترونية كأجهزة الاستشعار لجمع البيانات

واستعمال البيانات المكتسبة في إدارة الأصول والموارد والخدمات بكفاءة عالية، كما يمكن استخدام هذه البيانات لتحسين العمليات في جميع أنحاء المدينة كمرقابة وإدارة أنظمة المرور والنقل ومحطات الطاقة والمرافق العمومية وشبكات التزود بالماء الصالح للشرب وتسيير النفايات وقنوات الصرف الصحي وكشف الجرائم وأنظمة المعلومات وإدارة المدارس والمكتبات والمستشفيات وباقي الخدمات العمومية الأخرى... حينها يمكن أن توصف مدننا بالذكية لأن الحكومة سخرت التكنولوجيا في كيفية مراقبة وتحليل وتخطيط وإدارة وتسيير المدينة؟

7 _ الخاتمة:

التنمية الحضرية عملية معقدة ومتداخلة نتيجة الحاجيات المتعددة لسكان المجتمعات الحضرية، وقصد تحقيق وتلبية هذه الحاجيات التي ما فتئت تزداد يوما بعد يوم، نظرا للتطور التكنولوجي والطموح المتزايد لسكان المدن في الوصول الى مستوى حياة راقية وعصرية، لذا من المفروض أن تساهم في التسيير الحضري العديد من القطاعات داخل المدينة، قصد إيجاد الحلول العلمية والعملية لما يطرح من مشاكل حضرية وفق نظرة شاملة متكاملة تتجاوز النظرة القطاعية البحتة.

ترسيخ هوية المدينة بتطويرها لتكون لها علاقة إنسانية مع سكانها كونها وسيلة تعبر عن ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم الحضري، وهناك حاجة لصياغة أفكار تتلاءم مع نمط الحياة التي نعيشها وتجسد نمط وهوية العمران المحلي وكذلك مراعاة الجوانب التفصيلية في تنويع المخططات والتصاميم العمرانية الخاصة بتخطيط المدن والأحياء والمجاورات السكنية والابتعاد عن الأفكار المستنسخة، لذلك فعلى البلدية الحضرية والمدينة الحضرية، في سبيل تحقيق التنمية البشرية والحضرية المستدامة أن تعمل وفق منهجين اثنين: الأول: أن تتجاوز رهانات التسيير من خلال العمل على تطبيق نموذج الحكم الراشد المحلي القائم، خاصة، على المشاركة والشفافية والمساءلة، والنهج الثاني: الوعي بالطبيعة الحضرية والتعامل من خلال كونها "مدينة حضرية" عند وضع البرامج التنموية ورسم السياسات المحلية، كمحاربة الفقر الحضري والقضاء على المناطق العشوائية واستعادة مجالتهما لصالح مرافق المدينة.

كما يستدعي أمر تنفيذ هذه البرامج والمخططات التنموي تحديد الأولويات وإشراك فواعل أخرى من خارج البلدية الحضرية للقيام ببعض المهام. مع التركيز على الخصوصيات المحلية عند القيام بعملية التخطيط للتنمية، تفاديا للانتكاسات السابقة عندما كانت عملية التنمية تقوم على برامج نمطية.

إضافة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة المحلية عند التخطيط المحلي وخلال التنفيذ، واللجوء الى تطبيق مقومات المدينة الذكية في كل المجالات التي تخص حياة المواطن في المدينة الحضرية، كالنقل وطرق المواصلات، وتسيير النفايات المتزلية والتزود بالماء الشروب وتسيير وضمان استمراريته مع الحرص على تفادي تلوث الجو والبيئة والمياه، وتسيير مياه الصرف الصحي بطرق علمية ذكية... كل هذا ممكن من خلال وضع وسائل استشعار عن بعد في إطار المدينة الذكية...

قائمة المراجع:

1. بوجمعة خلف الله، مدخل إلى تسيير التقنيات الحضرية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
2. محمد بوخلوف، التضرر، الطبعة الأولى، الجزائر، دار الأمة، 2001.
3. عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع، الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2001.
4. فباري محمد إسماعيل، علم الاجتماع الحضري ومشكلات التهجير والتغيير والتنمية، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية. 1998.

5. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري، الجزء الأول، الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. 1991،
6. السيد محمد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، الطبعة الرابعة، القاهرة، دار المعارف، 1979.
7. حاروش نورالدين وآخرون، الخدمة العمومية المحلية كمؤشر للتنمية المستدامة، الجزائر، دار الأمة للنشر والتوزيع، 2017.
8. مجيد حميد عارف، أنثروبولوجيا التنمية الحضرية، بغداد: مطبعة التعليم العالي، 1989.
9. حفيظي ليليا، المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري: دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم 07 المدينة الجديدة علي منجلي، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع. 2009
10. حبال سهيلة، التمويل المحلي ودوره في تحقيق التنمية المحلية، مداخلة أقيمت ضمن فعاليات اليوم الدراسي الموسوم بـ الجماعات الإقليمية في الجزائر وتحديات التنمية، المنظم من طرف كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، يوم 09 ماي 2018.
11. زينب راضي عباس، المناطق العشوائية بين الواقع والطموح نحو بيئة حضرية مستدامة — حالة دراسية أم الورد، مجلة المخطط والتنمية، المعهد العالي للمخططات الحضرية والإقليمي، جامعة بغداد، العدد 18، 1429/2008
12. بومعروف إلياس وعماري عمار، من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 07، 2010/2009، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،
13. — ج ج د ش، قانون رقم 02/10 مؤرخ في 16 رجب 1431 هـ الموافق لـ 29 يونيو 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ج ر : عدد 61، الصادرة يوم 21 أكتوبر 2010.
14. ج ج د ش، قانون رقم 06 — 06 مؤرخ في 20 فيفري 2006 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، ج ر، رقم 15 الصادرة يوم 12 مارس 2006 .
15. ج ج د ش، قانون الولاية 12 — 07 مؤرخ في 21 فيفري 2012، ج ر ، رقم 12 الصادرة 29 فيفري 2012
16. ج ج د ش، القانون رقم 11 — 10 المؤرخ في 3 يوليو 2011، والمتعلق بالبلدية، ج ر، العدد: 37، الصادرة يوم 03 جويلية 2011،

17. Janine Bremond : la famille en question, profil dossier, Paris,

18. La Banque mondiale, rapport "Sustaining gains in poverty reduction and human development in the Middle East and North Africa", 2006

19. [HTTPS://WWW.APS.DZ/AR/REGIONS/85165-299](https://www.aps.dz/ar/regions/85165-299)